

(١٠٥) وعن جعفر بن محمد (ص) يفترقان بالأبدان من المكان الذى عقدًا فيه البيع ، لقد باع أبى (رض) أرضاً يُقال لها العريض ، فلمَّا اتَّفَق مع المشتري وعقدَ البيع قام أبى^(١) فمشى فتبعته وقلتُ له : لِمَ قُمْتَ سريعاً ، قال : أردت أن يَجِبَ البيعُ^(٢) .

(١٠٦) وعن رسول الله (صلع) المسلمون عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، إِلَّا كُلَّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ .

(١٠٧) وعن جعفر بن محمد (صلع) أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ دَارَهُ عَلَى شَرْطٍ أَنَّهُ إِنْ جَاءَ بِشَمَنِهَا إِلَى سَنَةٍ أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِ ، قَالَ : لَا بَأْسَ بِهَذَا ، وَهُوَ عَلَى شَرْطِهِ^(٣) ، قِيلَ^(٤) : فَعَلَّتْهَا لِمَنْ تَكُونُ ، قَالَ : لِلْمَشْتَرَى ، لِأَنَّهَا لَوْ احْتَرَقَتْ لَكَانَتْ مِنْ مَالِهِ .

(١٠٨) وعن جعفر بن محمد (ص) أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلَيْنِ يَتَبَايَعَانِ السَّلْعَةَ ، فَيَشْتَرِطُ الْبَائِعُ الْخِيَارَ^(٥) أَوْ الْمُبْتَاعُ ، فَتَهْلِكُ السَّلْعَةُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ

= وإن شاء فسخه ما لم يفترقا على إيجاب له ، وقوله : إلا بيع خيار مستثنى من ذلك وهو أن يمقد البيع على أن لهما أولاً أحدهما الخيار في ذلك البيع إلى مدة معلومة أو إلى غير مدة ، فلا يكون حينئذ افتراقهما موجباً للبيع ما لم تنقض تلك المدة التي جعلها الخيار إليها ، وإن جعل ذلك له أن يرجع بما اشترط فيها بينه وبين تلك المدة ، فإذا انقضت لم يكن له الرجوع ونفى البيع كانت المدة في ذلك ما كانت ، وإن لم يوقتا لذلك حداً ، فالخيار لمن جعل له متى قام فيه ، وذلك لقول رسول الله (صلعم) : المسلمون عند شروطهم .

(١) س - قام فشى .

(٢) حش ه - قال في الإيضاح : وصفة الافتراق الذى يجب به البيع فرقة الأبدان كما قلنا ، بأن يقوم أحدهما من الموضع الذى كان فيه إلى آخر .

(قد سقطت هنا صفحتان في د)

(٣) ط ، د ، ي ، س - شرط .

(٤) ط ، د ، ي ، س ه - قال .

(٥) حش ي - قال في الاختصار : من اشترى شيئاً بالخيار إلى مدة فهلك قبل أن يختاره المشتري ، فهو من مال البائع ، على المشتري البمين أنه ما اختاره ولا رضىه ، فإن لم يحلف لزمه .